تراث سامراء

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بدراسة
تراث سامراء المشرفة

تصدر عن

العتبة العسكرية المقدسة

مركز تراث سامراء

العدد الثالث- السنة الثانية
(٢٠٢١م - ١٤٤٢هـ)

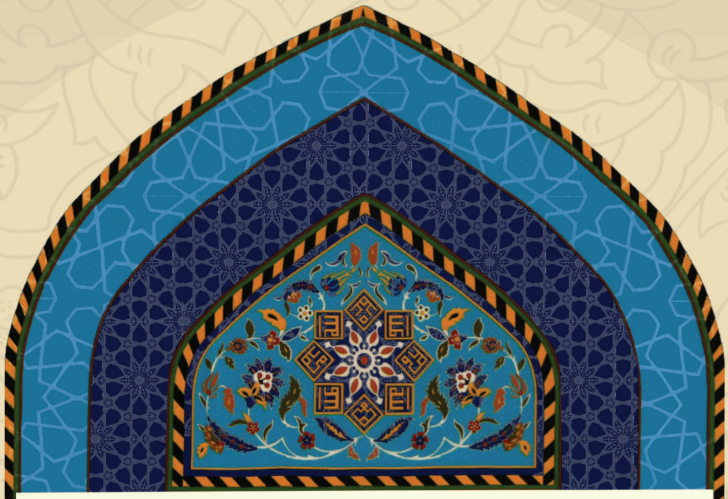

رسالة الإمام الهادي عليه السلام في الردّ على المجبّرة
دراسة وتحليل
(الحلقة الأولى)

Imam Al-Hadi's (PBUH) message to respond to fatalists: A study and an analysis (1st episode)

الشيخ ماهر سامي كباشي الحجاج

Al Sheikh Maher Sami Kabashi Al-Hajaj

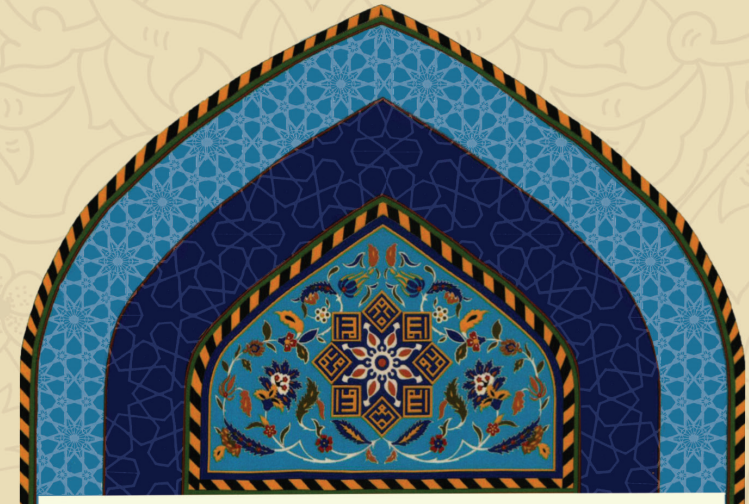

رسالة الإمام الهادي عليه السلام في الردّ على المجبّرة
دراسة وتحليل (الحلقة الأولى)

الملخص:

بعد أن ابتلي أهل الأهواز بعقيدة الجبر والتفويض، ووقعت الفتنة بين أفراد المجتمع آنذاك كاتبوا الإمام الهادي عليه السلام وطلبوا منه العون، فكتب لهم جواباً مفصّلاً عن تلك الشبهة، وقبل دخوله في صلب الجواب قدّم لهم مقدمات؛ عدّة تمهيداً للجواب.

وأقدم مصدر لهذه الرسالة ـ بحسب تتبعنا القاصر ـ هو كتاب (تحف العقول)، وهو كتاب ممدوح عند أعلام الإمامية، حتى قيل فيه: (كتاب جليل لم يصنَّف مثله)، وصاحبه هو: (الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة)، عالم جليل ثقة، لم نقف على قادح فيه.

وأما إثبات صدور هذه الرسالة من حيث السند، فمن الممكن الحصول على قرائن وشواهد تفيد الوثوق بصدورها عن الإمام الهادي عليه السلام، ومن حيث المتن، فإنها موافقة للكتاب العزيز، فلا ضير في الاعتماد عليها.

وركّز هذا البحث على ثلاث مراحل، مفصلاً القول في ذلك، مبيّناً ومحلّلاً هذه الرسالة.

الكلمات المفتاحية:

الإمام عليّ الهادي عليه السلام، الجبر والتفويض، أهل الأهواز، مصدر الرسالة.

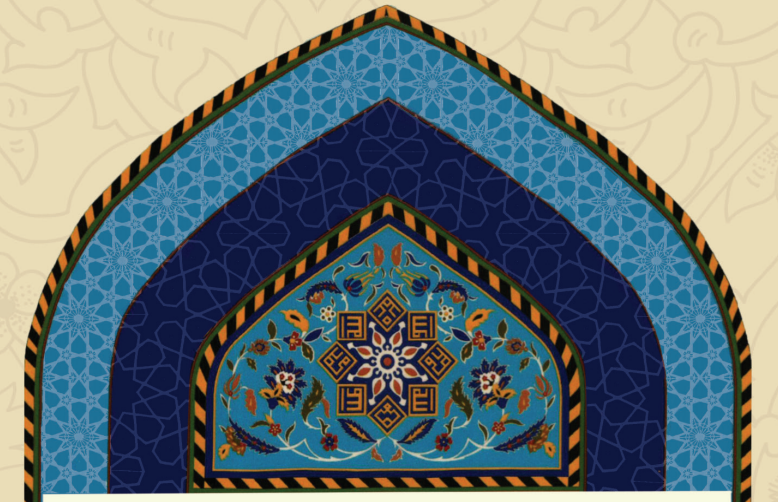

Imam Al-Hadi's (PBUH) message to respond to fatalists: A study and an analysis (1st episode)

Abstract:

When the people of Ahwaz are afflicted by the belief of fatalism and authorization, and sedition is disseminated among them, they write for Imam Al-Hadi (PBUH) to ask for help. He writes a detailed answer about that obscurity. Before discussing the core of this obscurity, he gives them an introduction about it to pave the way for the answer. According to our knowledge, the oldest source of this message is the book entitled (Tuhaf Al-Oqol), which is a reliable book by Imamate scholars. It is praised book and described as: "it is a glorious book that no one wrote like it". It is written by Al-Hasan Bin Ali Bin Al-Hussein Bin Shua'aba, who is a great trusted scholar that has not been criticized.

As for the verification of this message in respect to evidence, proofs and evidences can be obtained to support the issuance by Imam Al-Hadi (PBUH). As for the text, it is in harmony with the Holy Quran. The study tackles three stages with details and analysis.

key words:

Imam Ali Hadi (PBUH), fatalism and Authorization, Ahwaz People, and the source of the message.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

المقدمة

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطَوله، مانح كلّ غنيمة وفضل، وكاشف كلّ عظيمة وأزل، أحمده على عواطف كرمه، وسوابغ نعمه، وأؤمن به أولاً بادياً، وأستهديه قريباً هادياً، وأستعينه قادراً قاهراً، وأتوكل عليه كافياً ناصراً[١]، وصلّى الله على المبعوث رحمة للعالمين، المصطفى الأمين، شافع يوم الدين، محمد سيد المرسلين، وعلى آله الميامين الطيبين الطاهرين المعصومين، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

من أشد الأمور التي يبتلى بها الناس هي الفتنة الفكرية الاعتقادية؛ إذ إنها حيث ألقت بظلالها على المجتمع، وأنشبت مخالبها في جسده، انحلّت عراه الوثيقة، وتشتّت جمعه المتآلف، وصار طوائف وفرقاً.

ثم يصبح لكل فرقة أتباع ومروجون، وهؤلاء ـ بطبيعة الحال ـ بين قابل ورافض، وهذا بدوره يؤدي إلى تجاذب واتهامات، حتى تصل الحالة بهم إلى الفرقة البغيضة، والعداوة والقطيعة بين الأرحام والأحبة.

ولا سبيل إلى الخلاص من كل هذه البلبلة والفتنة، وإرجاع المجتمع إلى ما كان عليه سابقاً، وجعل الناس على جادة الصواب، إلا الرجوع إلى الإمام المعصوم عليه السلام، الذي نصبه الله (تعالى) لهداية الناس، كما قال (جل شأنه): ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢].

ولا يختلف اثنان في مقام أهل البيت عليهم السلام وما أعطاهم الله (جلّ وعلا) من العلم والمقام الشامخ، الذي يعبّر عنه سيد المتقين عليه السلام بقوله: (أن محلّي منها محلّ القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى الي الطير)[٣]، فهم أهل بيت زقوا العلم زقاً بلا خلاف بين كل الطوائف، فالرجوع إليهم هو الحلّ الوحيد للنجاة في الدارين.

وهذه الرسالة التي يبعثها الإمام الهادي عليه السلام إلى أهل الأهواز، ما هي إلا أنموذج حيّ يلمسه القارئ؛ لما قلنا.

والذي يظهر من الرسالة: أن الفتنة قد ألقت بظلالها على أهل الأهواز في مطلع

---

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٨، خطبة (٨٣).

(٢) سورة الرعد، آية ٧.

(٣) الشريف الرضي، المصدر السابق، ص٥، خطبة (٣).

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

القرن الثالث الهجري، أي زمان إمامة إمامنا علي الهادي عليه السلام، وفي زمان دولة بني العباس، التي شغلت فكر المجتمع وشحنته بالشُّبه، التي صار ضحيتها المستضعفين من الناس.

والأمر الذي يجدر الالتفات إليه هو: أن الإمام الهادي عليه السلام عندما آل إليه أمر الإمامة كان في المدينة المنورة، ثم بعد سنوات عدة من ذلك أُحضِرَ إلى بغداد ثم إلى سامراء، وهذا ما يوقف الباحث متأملاً، هل أن هذه الرسالة صدرت عندما كان الإمام عليه السلام في المدينة، وقبل إلقاء السلطة العباسية القبض عليه، بحيث كان له متنفس، ويستطيع بشكل أو بآخر أن يتصل بشيعته، وكذا العكس، أو كان تحت ضغط الظلم العباسي، ومودعاً تحت الإقامة الجبرية.

وهذا الأمر ينفعنا في تحديد الزمان الذي صدرت فيه هذه الرسالة؛ لأن زمان الشدة يؤثر سلباً في انتشارها، وليس كذلك إذا كان الإمام عليه السلام في سعة من أمره.

وأيضاً يؤثر في حلّ الفتنة التي وقعت بين أهل الأهواز ودفعها؛ إذ لو كان المجتمع متكتماً ـ لشدة سطوة العباسيين ـ لا يمكنهم بسهولة نشر معارف أهل البيت عليهم السلام، ولا معالجة أيّ مشكلة بذلك.

علماً أن العلويين كانوا في شدة شديدة في زمان بني العباس، وهذا ما يقف أمام كل تساؤل يطرح ليقدم نوع حل يعضد هذه الرسالة وانتشارها بين أفراد المجتمع الأهوازي آنذاك.

وعلى كل حال، نحن نريد أن نقف على مفاصل هذه الرسالة لما لها من الأهمية المتمثلة بالأمور التالية:

الأوّل: إنها تبين لنا ارتباط الشيعة الإمامية، مع بعد شقّتهم، بالأئمة الأطهار عليهم السلام، ومع الأخذ بعين الاعتبار شدّة الحكومة الظالمة وبطشها بأهل البيت عليهم السلام وأتباعهم.

الثاني: إنها تبين لنا جانباً تاريخياً للأهواز وأهلها من جانب، حيث تبين ما تعرّض له المجتمع في ذلك الزمان، وما تمخّض عن ذلك من تفكك المجتمع، وهو حدث لا يستهان به.

الثالث: إن إرسال الإمام الهادي عليه السلام لهم رسالة، يحمل في مطاويه عدة معانٍ: منها اهتمامه بشيعته وإنقاذهم من الفتنة، ووقوفه بوجه المبتدعين من أهل الأهواء، وبيان زيغ مقالتهم.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

الرابع: إن هذه الرسالة تشتمل على نوع من السرية، وعدم تصريح الإمام عليه السلام بمن خاطبه بها لهو خير دليل على ذلك.

الخامس: ـ وهو الأهم ـ إن هذه الرسالة تسلط الضوء على مسألة عقائدية ظهرت في أواسط القرن الثاني الهجري أو قبل ذلك بقليل، وهي مسألة الجبر والتفويض، وكانت هناك وقفة قوية وحكيمة من قبل أهل البيت عليهم السلام وأنصارهم في مواجهة ذلك، بعد أن كانت السلطة مشغولة بنفسها، وانتشر العلم وكثر رواده، وجلس الإمام الباقر والصادق عليهما السلام على منبر الدرس وتصدّوا لكل زيغ وانحراف.

السادس: إن هذه الرسالة تعدّ أوسع بيان شامل ومفصّل للرد على شبهة الجبر والتفويض، وأوسع بيان للأمر بين الأمرين من قبل أهل بيت العصمة عليهم السلام، فهي وأن كانت قد سبقت ببيانات وروايات عديدة ومختلفة الألسن في هذا الشأن، إلا أن تلك البيانات كانت مختصرة.

السابع: إن الإمام الهادي عليه السلام ذكر في ضمن كلامه روايات عدة عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن أمير المؤمنين عليه السلام، وعن الإمام الصادق عليه السلام، وهذا يعني أن هذه الروايات المذكورة ضمناً هي مما لا ريب في صدورها، أي: إن هذه الرسالة في عين الوقت الذي تعالج فيه هذه الشبهة، هي تحاول بيان السنّة، والمحافظة عليها، وإلفات النظر والإرشاد إليها، تطبيقاً لقوله (تعالى): ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا**﴾[1].

ثم إن هذه الفتنة قد تجدّدت مرة أخرى، ومزقت المجتمع الأهوازي بعد أن تضاءلت هذه المذاهب واضمحلّت، ومرّ عليها قرابة قرن من الزمن، وهذا أمر خطر جداً؛ لما له من الانعكاسات السلبية على المجتمع، وانحرافهم عن جادة الصواب.

وكلامنا في شرح هذه الرسالة يقع في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البحث في مصدر الرواية.

المبحث الثاني: إثبات صدور الرسالة.

المبحث الثالث: في صلب الرسالة، ونبحث فيها خمسة مطالب رئيسة، وخاتمة، ثم الخلاصة.

---

(١) سورة النساء، آية ٥٩.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

وفي الختام نبتهل إلى الله (تعالى) أن يوفقنا لبيان مراد العصمة؛ ليتسنى لنا الاستفادة منه والافادة به، أنه ولي التوفيق والمنّ.

المبحث الأول

مصدر الرواية

والكلام فيه يقع في جهتين:

الجهة الأولى: البحث في اعتبار مصدر الرواية

لا يخفى على من تتبع شأن هذه الرسالة في الكتب الروائية، أن أقدم مصدرٍ ذكر هذه الرسالة هو: كتاب (تحف العقول) لابن شعبة الحراني، وهو من علمائنا المتقدمين المعاصر للغيبة الصغرى، وذكرها أيضاً الشيخ الطبرسي في كتابه (الاحتجاج)[١] وهو متأخر عن الأوّل بمئتي عام تقريباً.

وهنا لابد أن نضع هذا المصدر ـ **تحف العقول** ـ تحت مجهر البحث؛ لنخلص إلى نتائج مهمة جداً، منها: الحفاظ على مصادر النصوص الشرعية بنحو علمي صحيح، وعليه نقول:

لم نجد أحداً من علمائنا يقدح في نفس الكتاب، بل هناك من مدحه، ومن ذلك:

١- قال صاحب البحار: (وكتاب **تحف العقول** عثرنا منه على كتاب عتيق، ونظمه يدل على رفعة شأن مؤلفه، وأكثره في المواعظ والأصول المعلومة التي لا نحتاج فيها إلى سند)[٢].

٢- وقال الحرّ العاملي صاحب الوسائل: (في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب ـ يعني الوسائل ـ وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامت القرائن على ثبوتها وتواترها عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق شك ولا ريب، كوجودها بخطوط أكابر العلماء...)[٣]، ثم ذكر ضمن تلك الكتب كتاب تحف العقول.

وهذه العبارة تثبت لنا أمرين:

الأوّل: أصل انتساب هذا الكتاب لصاحبه.

الثاني: إنّ هذا الكتاب معتبر، وحاله في الاعتبار كحال باقي المجامع الروائية؛ لوجود القرائن المصحّحة لمتونه.

٣- وقال الخوانساري: (له كتاب **تحف العقول عن آل الرسول**، مبسوط

(١) الطبرسي، الاحتجاج، ج٢، ص٢٥١.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار، ج١، ص٢٩.

(٣) العاملي، وسائل الشيعة، ج٢٠، ص٣٦- ٤١.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

كثير الفوائد، معتمد عليه عند الأصحاب، أورد فيه جملة وافية من النبويات وأخبار الأئمة عليهم السلام)[١].

٤- وقال السيد حسن الصدر: (كتاب جليل لم يصنّف مثله)[٢].

٥- وقال الشيخ السبحاني: (كتاب نفيس جامع مشهور كثير الفوائد)[٣].

واستدل كثير من الأعلام بروايات تحف العقول مع الإشارة إلى كونها مرسلة، كما ورد في كشف اللثام[٤] وغيره[٥]، حيث قال: (وأرسل الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول، عن الصادق عليه السلام: «...كل شيء يكون غذاء الإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز الصلاة عليه، ولا السجود...»).

(١) الخوانساري، روضات الجنات ج٢، ص٢٨٩ - ٢٠٠.

(٢) الصدر، تأسيس الشيعة، ص٤١٣.

(٣) السبحاني، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء، ج٤، ص١٥٠.

(٤) الأصفهاني، بهاء الدين، كشف اللثام، ج٣، ص٣٤٣، وورد مثله في موارد اخر منه ج٦، ص٢٠٠- ٤٨٥.

(٥) الجزائري، عبدالله، التحفة السنية، ص١٣٠، وينظر: البحراني، يوسف، الحدائق الناضرة، ج٧، ص٢٥٨.

وأما بالنسبة إلى مشكلة الإرسال وحذف الأسانيد، فيمكن أن يعالج بناءً على منهج الوثوق بالرواية، فإن أغلب روايات الكتاب محفوف بالقرينة، كورود أغلب رواياته في المجاميع الروائية الأخر، مع موافقة مضامين تلك الروايات للكتاب العزيز وعدم مخالفتها له، وبالرجوع إلى مقدّمة المصنف نجد أن روايات كتابه مسندة، ولكنه أسقط الأسانيد تخفيفاً وهو يقول: (وأسقطت الأسانيد تخفيفاً وإيجازاً، وإن كان أكثره لي سماعاً، ولأن أكثره آداب وحكم تشهد لأنفسها، ولم أجمع ذلك للمنكر المخالف، بل ألّفته للمسلِّم للأئمة، العارف بحقّهم، الراضي بقولهم، الراد إليهم، وهذه المعاني أكثر من أن يحيط بها حصر، وأوسع من أن يقع عليها حظر، وفيما ذكرناه مقنع لمن كان له قلب، وكاف لمن كان له لب)[٦].

وهذه العبارة تشتمل على خمسة أمور ونتيجة:

١- إن سبب حذف الأسانيد من الكتاب هو: الاختصاروالتخفيف وتيسير الأمر.

٢- إن الروايات التي جمعها المصنف

(٦) الحراني، تحف العقول، ص٣.

مجلة تراث إسلامي
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

فيه هي من مسموعاته عن مشائخه، وهذا يستبطن أمرين:

الأوّل: إن هذه الروايات التي ذكرها المصنف وتلقاها وسمعها عن مشايخه، فهي وصلت إليه عن طريق الأمناء من العلماء، فهي مسندة، ولكنه أسقط أسنادها لغرض التسهيل أسوةً ببقية العلماء كعلي ابن بابويه والصدوق وغيرهم .

الثاني: أنه يقول: هذا حالي، فمن يثق بي من الإمامية فليأخذ بهذه الروايات بلا تردد؛ لأني قاطع بثبوتها وصحتها، مضافاً إلى احتفافها بالقرائن.

٣- وإن أكثر رواياته هي آداب وحكم، وهذا يعني أنها لا تحتاج إلى مؤونة زائدة في الاعتماد عليها؛ وذلك لوجود أخبار (من بلغه ثواب)[١] العاضدة لها.

٤- إن المصنف ناظر إلى شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله في تأليف هذا الكتاب، لا إلى غيرهم ممن يخالفهم، وهذا يعني (أهل مكة أدرى بشعابها)، والإمامية أعلم بكلام أئمتهم، فإنه لا يخفى عليهم.

٥- وفي الختام يذكر النتيجة، وهي: إن التسليم بالأمور المتقدمة هو كفيل بالاعتقاد باعتبار الكتاب ورواياته، بشرط التتبع والتمحيص الذي عبر عنه بـ: (وهو كاف لمن كان له لب).

إلى هنا اتضح لنا جلياً حال كتاب (**تحف العقول**)، وأنه لم يقدح به أحد من علمائنا، بل هو مورد قبول ومدح، بل أكثر من ذلك استدل كثير منهم بما ورد فيه من الروايات، وهذا يعني أنه كتاب معتبر عندهم في الجملة، ولا غبار عليه.

الجهة الثانية: البحث في وثاقة صاحب الكتاب

أما صاحب الكتاب فهو: أبو محمد الحسين بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني الحلبي، كان معاصراً للشيخ الصدوق، روى عن أبي علي محمد بن همام المتوفى سنة ثلاث مئة وستة وثلاثين، وروى عنه الشيخ المفيد[٢].

وكان عالماً فقيهاً محدثاً جليلاً من متقدمي أصحابنا، صاحب كتاب تحف العقول، وهو كتاب نفيس كثير الفائدة[٣]، مات في حدود سنة اثنتين وثلاثين وثلاث

(١) الكليني، الكافي، ج٢، ص٨٧.

(٢) الطهراني، آقابزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ،ج٣، ص ٤٠٠ - ١٤٣٥.

(٣) القمي، عباس، الكنى والألقاب، ج١، ص٣٢٩.

مئة[1].

وقريب من ذلك عبارة الحر العاملي[2]، والسيد الخوئي[3]، والشيخ السبحاني[4]، هذا.

وإن عبارات الأعلام وإن كانت لا غبار عليها من حيث التوثيق، إلا أنها من توثيقات المتأخرين التي قالوا بعدم حجيتها؛ لأنها بالنسبة إلى ترجمة المتقدمين تكون حدسية[5].

وعليه، يكون هذا التوثيق أسير هذه القيود لمن كبل نفسه بها، وأمّا من تحرر منها وجعل هذه الكلمات وغيرها من القرائن، فهو يقبل هذا التوثيق بلا تأمل.

نعم، ورد في رجال النجاشي توثيق عام لآل أبي شعبة، فيكون صاحب التحف داخلاً تحت عمومه، حيث قال النجاشي:

(وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، وروى جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين، وكانوا جميعهم ثقات، مرجوعاً إلى ما يقولون، وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم)[6].

وهذا التوثيق لا غبار عليه، فإذا جمعنا الكلام السابق لعلماء الرجال، مع هذا الكلام الأخير للنجاشي، نخرج بنتيجة جيدة، وهي: أن الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني ثقة بلا ريب، ولا يرد علينا الإشكال المتقدم[7] أبداً.

المبحث الثاني

إثبات صدور هذه الرسالة

وهو يقع في مقامين:

الأوّل: الكلام في سند هذه الرسالة

المتأمل في هذه الرسالة يجد أنّ أهل الأهواز قد وقعوا في دوامة البحث والجدل العقائدي الفكري، حتى وصل حالهم إلى الاختلاف والتجاذب فيما بينهم، وهذا يستدعي أن يكونوا شيعاً وطوائف، وأمر طبيعي أن شيعة أهل البيت عليهم السلام يعيشون

(١) الشاهرودي، علي، مستدركات علم الرجال، ج٨، ص٤٩٦ـ ٥٤٧.

(٢) العاملي، أمل الآمل ،ج٢، ص٧٤- ١٤٩.

(٣) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج٦، ص٤٢ ـ ٢٩٧٤.

(٤) السبحاني، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء ج٤، ص ١٤٩ـ ١٥٠.

(٥) الكاظمي، فوائد الأصول ،ج٣، ص ١٤٨، السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص٤٨.

(٦) النجاشي، رجال النجاشي، ص٢٣٠- ٢٣١- ٦١٢.

(٧) وهو: أن هذا من توثيقات المتأخرين، الذي قدحوا في حجيته، كما أشرنا إليه سابقاً.

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

ضمن هذه المجتمعات وغيرها، فيصل إليهم شرر نار هذه الفتن المظلمة؛ فلذا نجدهم يعبرون عن استيائهم مما ألمّ بهم من المحن، فطفقوا فزعين إلى الإمام الهادي عليه السلام، حيث كاتبوه عليه السلام وبيّنوا الحال الذي هم فيه، وطلبوا منه العون والهداية في ذلك، فأرشدهم عليه السلام إلى سواء السبيل، بأدلة دامغة، وحجج بالغة، كما سيتضح لاحقاً إن شاء الله (تعالى).

ومن هنا ينبثق سؤال، وهو: من الذي كاتَبَ الإمام الهادي عليه السلام بما يجري في الأهواز وطلب منه حلّاً لهذه الشبهة التي عاثت في المجتمع فساداً؟

والجواب هو: إننا لم نستطع تشخيص ذلك بحسب ما يتوفر لدينا من نصّ هذه الرسالة، ولم نعثر على ما يعيننا على تشخيص ذلك من النصوص الأخر.

ولكن يخطر بالبال أربعة احتمالات لبيان ذلك، ناتجة من ضرب الاحتمالات ببعضها، ومركز هذه الاحتمالات اثنان: الذي بعث الرسالة من الأهواز إلى الإمام عليه السلام، والذي أخذ الجواب من الإمام عليه السلام، وهما إما متعدد أو واحد، وعليه فالاحتمالات أربعة في المقام:

١- المرسل متعدد، والذي أخذ الجواب متعدد أيضاً.

٢- المرسل متعدد، والذي أخذ الجواب واحد.

٣- المرسل واحد، والذي أخذ الجواب واحد أيضاً.

٤- المرسل واحد، والذي أخذ الجواب متعدد.

أما الاحتمال الأوّل، فإنه وجيه جداً؛ وذلك إن المشكلة عمّت المجتمع الأهوازي آنذاك، فمن الطبيعي أن يصدر السؤال من أطراف متعددة عن مشكلة واحدة، وطبيعة ردّ الجواب لابد وأن تتناسب وحجم كثرة الأسئلة، المقتضية لتعدد من يأخذ هذا الجواب.

فإن أمكن إثبات هذا الاحتمال فهو يغنينا عن البحث السندي لهذه الرسالة؛ لأنه بدوره سوف ينتج لنا تواتراً في نقل هذه الرسالة، أو على أقل التقادير استفاضة، وهما كفيلان في اعتبار الرواية وإن كان بعض اسنادها ضعيفاً.

ولكن أنّى لنا إثبات ذلك، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي القاسي، والإقامة الجبرية التي كان يعيشها

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

إمامنا الهادي عليه السلام، حيث حالت الدولة العباسية بينه وبين شيعته، وهذا ما يجعل هذا الاحتمال بعيداً عن الواقع الخارجي.

إذن: هذا الاحتمال وإن كان من الناحية العقلية جيداً ووجيهاً، ولكنه من جهة واقعية بعيد كل البعد عن التحقق الخارجي؛ إذ الواقع السياسي الخارجي، وظلم بني العباس الذي ذاق مرارته إئمتنا عليهم السلام، يبعّد هذا الاحتمال.

وكذا **الاحتمال الرابع**، مع أنه بعيد عرفاً أيضاً؛ وذلك أن من المستبعد جداً أن يكون شخص واحد يسأل الإمام عليه السلام، ثم بعد ذلك تأتي لمّة من الناس ليأخذوا جواب صاحبهم، وهذه الجماعة إمّا أن يكون صاحب السؤال معهم أو لا، والثاني بعيد غاية البعد عن العرف.

وأما الاحتمال الثاني، فهو وإن كان مقبولاً جداً؛ نظراً إلى ظروف الإمام الهادي عليه السلام، وأنه لا يستطيع كل أحد الوصول إليه، فمن الممكن أن الإمام عليه السلام أجاب شخصاً واحداً بجواب شمل به الجميع، وهو احتمال وجيه.

ولكنه لو صح لشاع خبر هذه الرسالة وذاع، والحال ليس كذلك، بل نجد نقلها منحصراً بهذا المصدر - **أعني تحف العقول** - ولم تنقل في مصادرنا المتقدمة، ومع هذا كله فهو يبقى مجرد احتمال.

وأما الاحتمال الثالث، فهو أوجه الاحتمالات؛ إذ لا يرد عليه ما ورد على ما سبقه من الاحتمالات، بل أكثر من ذلك هناك جانب ترجيح فيه، وهو أن للإمام الهادي عليه السلام عدّة من الأصحاب والرواة عنه من أهل الأهواز وهم:

١- إبراهيم بن مهزيار الأهوازي[١].

٢- علي بن مهزيار الأهوازي[٢].

٣- محمد بن علي بن مهزيار الأهوازي[٣].

٤- الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي[٤].

٥- محمد بن الحصين الأهوازي[٥].

٦- أبو الحصين، نزيل الأهواز[٦].

وهؤلاء الأجلاء ذكرهم الشيخ

---

(١) الطوسي، رجال الطوسي، ص٣٨٣/ ٥٦٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨٨/ ٥٧٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٠/ ٥٧٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٨٥/ ٥٦٦٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٩١/ ٥٧٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٩٣/ ٥٨٠٢.

الطوسي تحت عنوان: (أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد عليه السلام)، وعليه يُحتمل قوياً أن هذه الرسالة خرجت من الإمام عليه السلام إلى واحد من هؤلاء الأجلّة، وهو احتمال لا يتصادم مع الواقع، ولا يوجد ما يقف أمامه إلا كونه احتمالاً، فلا ينهض كدليل يمكن الاعتماد عليه في إسناد نقل هذه الرسالة إلى أحدهم (رضوان الله تعالى عليهم).

فإنّ الوقوف على هذه الثلّة الطاهرة من الرواة يبعث روح الأمل عند الباحث في العثور على سند لهذه الرسالة، ولكننا وبعد أن تتبعنا ترجمة ابن شعبة الحراني، وترجمة شيخه محمد بن همام، لم نعثر على نص يثبت روايتهما عنهم، أو عن أحدهم ولو بالواسطة.

إذن، يبقى الحكم على هذه الرسالة من حيث السند بالإرسال.

وينبغي الالتفات إلى أنه لا ملازمة بين الإرسال وسقوط الرواية عن الاعتبار دائماً؛ وذلك لأن الأعلام قبلوا الكثير من المراسيل مع إرسالها، ولم يقولوا بسقوطها عن الاعتبار أو الاستدلال، كمراسيل ابن أبي عمير وغيره، وإنما تلقوها وكأنها مسانيد.

الثاني: الكلام في متن هذه الرسالة

وإذا كان المقام الأوّل طريقه مغلق، فهناك طرق أخر لتصحيح الرواية، وهو أوثق وأدق من الأوّل، وهو العرض على الكتاب العزيز؛ لورود روايات كثيرة فيه عند العامة والخاصة[1]، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله: «أيها الناس، ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»[2].

ونحن عندما نتأمل هذه الرسالة لم نجدها إلا موافقة للكتاب العزيز، وغير مخالفة له أيضاً، كما سيتضح ذلك من خلال بيان مقاطع هذه الرسالة، بل الإمام الهادي عليه السلام قد بنى أصل الكلام فيها على هذه القاعدة الشريفة، حيث قال: «حال اجتماعهم مقرون بتصديق الكتاب»[3]، وقال: «فأول خبر يعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتماس شهادته عليه، خبر عن رسول الله وجد بموافقة الكتاب وتصديقه...، حيث قال: «إني مخلف فيكم

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص ٦٩، وقد سلط الضوء عليها السيد علي مطر في كتابه، الهاشمي، علي مطر، علم أصول الفقه، ص٤٠١- ٤١٠.

(٢) البرقي، أحمد، المحاسن، ج١، ص٢٢١-١٣٠.

(٣) الحراني، تحف العقول، ص ٤٥٨.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

الثقلين...»[1]، ثم ذكر عليه السلام أن شاهد هذا الحديث من الكتاب هو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ﴾[2].

فضلاً عن أنها موافقة لصريح العقل أيضاً، وهذا ما سيتضح أكثر عند بيان كلام الإمام عليه السلام في مطلع هذه الرسالة.

ولكن يبقى شيء مهم يجب الالتفات إليه، وهو: أننا لم نألف من الأئمة عليهم السلام الكلام بهذا الأسلوب؛ وذلك عندما نقارن هذه الرسالة مع كلامه عليه السلام الآخر نحس بالفرق بينهما، وهذا ما يدعونا إلى التأمل في نسبة الرسالة إلى الإمام الهادي عليه السلام.

والذي يهون الخطب هو إمكان نقل هذه الرواية بالمعنى لا بالنص، وهو كثيراً ما يحصل في النقل، فكلمة الإمام غير كلمة الراوي، فيتضح الفرق بينهما.

المبحث الثالث

في صلب الدراسة

وفي هذه المرحلة نبين ما ورد في رسالة الإمام الهادي عليه السلام ضمن البحوث التالية:

ملخّص رسالة أهل الأهواز:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «**من علي بن محمد، سلام عليكم وعلى من اتبع الهدى ورحمة الله وبركاته**، فإنه ورد علي كتابكم، وفهمت ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم، وخوضكم في القدر، ومقالة من يقول منكم بالجبر، ومن يقول بالتفويض، وتفرقكم في ذلك وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثم سألتموني عنه، وبيانه لكم، وفهمت ذلك كله».

إبتدأ الإمام عليه السلام كلامه بملخّص ما ورده من أهل الأهواز، وهو:

١- إن أصل المشكلة التي من أجلها كاتبه أهل الأهواز هي: وقوع الفتنة، والتي تمخّضت عن أمور عدة: (الاختلاف، والتفرق، والتقاطع، والعداوة)، وهذه كلها أمور مرفوضة في الإسلام؛ إذ الإسلام هو دين الرحمة والإخاء، كما ورد في القرآن: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[3]، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[4]، والأخ لا يعادي أخاه، فإذا عاداه فقد خرج عن جادة الإسلام، وركب جادة الشيطان.

وقوله عليه السلام: (وتقاطعكم)، إشارة

(١) الحراني، المصدر السابق، ص ٤٥٨- ٤٥٩.

(٢) سورة المائدة، آية ٥٥.

(٣) سورة الفتح، آية ٢٩.

(٤) سورة الحجرات، آية ١٠.

مجلة تراث السامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

إلى أن الخلاف بلغ من الشدة أوجّها، حتى صار أفراد الأسرة الواحدة كل منهم له اعتقاده الخاص، وبالتالي لا يمكن أن يتنازل أحدهم للآخر، فوقعت القطيعة بينهم، فابتعد الأخ عن إخوته، والأب عن بنيه وهكذا، وهذه بلية عظيمة تقرح القلوب.

٢- بيان سبب وقوعهم في هذه الفتنة العويصة، وهو: أن هناك عقائد عدة منحرفة دخلت على هذا المجتمع البسيط فجعلته ﴿طَرَآئِقَ قِدَداً﴾[١]، وهذه العقائد هي: (القول بالقدر، والجبر، والتفويض) وسوف نبين كلّاً في موضعه إن شاء الله تعالى.

٣- وأنهم سألوا الإمام عليه السلام أن يبين لهم الحق في ذلك، فأجابهم الإمام عليه السلام إلى، ذلك انطلاقاً من مقام ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢]، الذي هو واحد من أهم جوانب مقام الإمامة.

مقدّمات ضرورية:

بيّن الإمام الهادي عليه السلام مقدمات مهمة عدّة قبل الدخول في بيان الجواب عن سؤال أهل الأهواز؛ تمهيداً إلى الجواب الحق، وهي كالآتي:

المقدّمة الأولى: (أنّ هناك حقاً)

قال الإمام الهادي عليه السلام: (اعلموا رحمكم الله: إنا نظرنا في الآثار، وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع من ينتحل الإسلام، ممن يعقل عن الله (جلّ وعزّ)، لا تخلو من معنيين: إمّا حق فيتبع، وإمّا باطل فيجتنب).

إنّ حجر الأساس الأوّل الذي يضعه الإمام عليه السلام لبناء الصرح الاعتقادي الصحيح هو:

١- الاعتراف بالعقل؛ لقوله عليه السلام: «ممن يعقل عن الله (جل وعز)».

٢- ثم الاعتراف بأنه يحكم على الأشياء بالسلب أو الإيجاب، وهو قوله عليه السلام «إما حق ... وإما باطل».

٣- ثم إن هذه الأشياء هي عبارة عن آثار الماضين، وأخبار النبيين عليهم السلام، وهي من الأمور التي لا ترديد فيها، وذلك قوله عليه السلام: «إنا نظرنا في الآثار، وكثرة ما جاءت به الأخبار».

٤- ثم ينتقل من هذه الأمور البديهية إلى النتيجة، وهي: إنّ العقل يقضي في كل مورد ثبت أنه حق بلزوم اتباعه، وكل

(١) سورة الجن، آية ١١.

(٢) سورة الرعد، آية ٧.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

مورد ثبت أنه باطل بلزوم اجتنابه، كما ورد في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «ما العقل؟ قال: ما عبد به الرحمن، واكتسب به الجنان»[١].

إذن: الإمام عليه السلام يريد أن يُرجع الناس إلى الفطرة، ويُخرجهم من الشباك التي حاكوها والشياطين على أنفسهم، فيرجعهم إلى الإقرار بذواتهم وعقولهم، وأنها مازالت تميز بين الأشياء، فمن الأشياء ما هو حق وثابت وحسن لابد من اتباعه، والسير على نهجه، ومنها ما هو باطل وزخرف وضلال لابد من اجتنابه، والابتعاد عن جادته وصراطه.

وهذه نقطة مهمة جداً إذا اعترف بها المجبّرة؛ لأنها تهدم اعتقادهم بالجبر من الأساس، لان مؤدى ذلك أمور عدّة:

الأوّل: إن الإنسان له حرية الاختيار لأي سبيل يريد سلوكه.

الثاني: إن الإنسان له عقل يميز به حسن أو قبحه ما يختار.

الثالث: إن عقل الإنسان يفرض عليه لزوم اتباع الحق؛ لأن فيه سعادة الدارين، واجتناب الباطل؛ لأن فيه خسارة الدارين.

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص١١ - ٣.

بينما المجبّرة لا تقول بهذا أبداً، بل بالعكس، فإنهم يسلبون من الإنسان إرادته وعقله، ويصورون له أن كل شيء يفعله فهو ليس منه، بل هو من فعل الله وإن كان قبيحاً، مع أن الله لا يفعل القبيح.

فالإمام عليه السلام جاء ليزرع أول بذرة للخير، وهي: أن هناك عقلاً، وهناك حقاً وباطلاً، والعقل يميز بينهما، ويحكم عليهما بالاتباع أو بعدمه، وهو عين الاختيار.

وبعد نمو هذه البذرة، فإنها تقتلع كل ما أنبته الشر ﴿بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[٢]، فتكون ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾[٣].

المقدمة الثانية: (القرآن حق باعتراف أمّة الإسلام)

قال الإمام الهادي عليه السلام: «وقد اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم: أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم مقرّون بتصديق الكتاب وتحقيقه مصيبون مهتدون؛ وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

(٢) سورة ابراهيم، آية ٢٥.

(٣) سورة الفتح، آية ٢٩.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

فأخبر: أن جميع ما اجتمعت عليه الأمة كلها حق، هذا إذا لم يخالف بعضها بعضاً، والقرآن حق لا اختلاف بينهم في تنزيله وتصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه، وأنكر الخبر طائفة من الأمة، لزمهم الإقرار به؛ ضرورة حين اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب، فإن هي جحدت وأنكرت، لزمها الخروج من الملة».

بعد أن بيّن الإمام عليه السلام القضية البديهية المتقدمة، وهي: (أن هناك حقاً وباطلاً) وأن الحق حري بالإتباع، والباطل حري بالاجتناب، جاء عليه السلام ليطبق هذا المعنى على أمر لا يختلف فيه اثنان من المسلمين، ألا وهو الكتاب العزيز، وبيّن ذلك في أمور عدة:

الأوّل: إن القرآن حق لا ريب فيه؛ لأنه المعجزة الخالدة المحفوظة من قبل الله (تعالى) عن كل باطل وتحريف، كما قال الله (تعالى): ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾[١]، وقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٢].

ودليل حفظه أمران ـ غير ما صرح به (تعالى) من العناية الإلهية في حفظ الكتاب العزيز – وهما:

أ- دليل خارجي، وهو: لا خلاف في أن القرآن الكريم هو معجزة النبي صلى الله عليه وآله، ولا خلاف أيضاً في أن المعجز بما هو معجز لا يمكن للبشر أن يأتوا بمثله أو يبطلوه أبداً، وعليه يبقى القران خالداً بإعجازه، وتصديق ذلك واضح المعالم في الكتاب والسنة.

ب- ودليل داخلي، وهو: أن القران يصدق بعضه بعضاً، فلو مسّته يد التحريف والتزييف ﴿**لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا**﴾[٣]، وبما أنه لا اختلاف فيه، فهو حق حقيق بالاتباع والتصديق.

الثاني: إن حقّانية القرآن الكريم أمر اجتمعت عليها فرق الإسلام، أي: إن قضية: (القران حق)، قضية لا يختلف فيها اثنان من المسلمين، فهي عندهم كالقضية البديهية التي لا يحتاج الإنسان في التصديق بها إلا تصور طرفيها.

الثالث: إن ما اجتمع عليه المسلمون حجة إذا وافق القرآن الكريم، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[٤]،

(١) سورة فصلت، آية ٤٢.

(٢) سورة الحجر، آية ٩.

(٣) سورة النساء، آية ٨٢.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٢١،

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

وهذا يعني دخول المعصوم عليه السلام ضمن الأمة المجتمعة على ذلك، كما يستبطنه كلام الإمام عليه السلام، ويصدقه الكتاب العزيز.

وهنا نقطتان يلزم التوجه إليهما:

أ- إنّ الإمام عليه السلام يقيد اجتماع الأمة على أمر بكونه: (موافقاً للكتاب العزيز)، حيث قال عليه السلام: (وفي حال اجتماعهم مقرّون بتصديق الكتاب وتحقيقه، مصيبون مهتدون)، فإنّ هذا القيد مهم جداً، وبه يخرج كل إجماع واجتماع لم يوافق الكتاب، من اجتماع البعض على إبعاد أهل البيت عليهم السلام عن قيادة الأمة ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾(١).

ب- إنّ ذكر الإمام عليه السلام لحديث النبي: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، إمّا على نحو: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم)؛ لتمسكهم به في بناء حجية إجماعاتهم عليه، فيريد عليه السلام أن يلزمهم بحجتهم.

وإمّا على نحو الاستدلال الحقيقي به، فيكون ذكر الإمام عليه السلام لهذا الحديث ضمن كلامه هو دليل صدوره واعتباره مع قيده المنفصل وهو: (موافقته للكتاب).

الرابع: إنّ نتيجة هذه الأمور هي: أنه لو ورد خبر موافق للكتاب وأنكره قوم وطائفة، فإنهم بإنكارهم إياه أنكروا الكتاب الذي أجمعوا على حقيّته، وهو كفر صريح؛ إذ لا يمكن التفريق بينهما بعد إن كانا حقاً، كما قاله الإمام الهادي عليه السلام: «فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه، وأنكر الخبر طائفة من الأمة، لزمهم الإقرار به؛ ضرورة حين اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب، فإن [هي] جحدت وأنكرت، لزمها الخروج من الملة».

إذن، القرآن حق بأجماع كل المسلمين عليه، ومنهم المعصوم عليه السلام، وإنّ كل من يخالفه ـ أو يخالف ما يوافق الكتاب ويردّه ـ فهو خارج عن الملة والشريعة؛ لأنه خالف الحق، ﴿**فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ**﴾(٢)، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾(٣)، ﴿**هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾(٤)، ﴿**هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾(٥).

وهذا كله يثبت أن هناك أمراً بالحق،

وينظر: آبادي، محمد، عون المعبود، ج٧، ص١١٧، المعتزلي، عز الدين، شرح نهج البلاغة، ج٨، ١٢٣.

(١) سورة المائدة، آية ٥٥.

(٢) سورة يونس، آية ٣٢.

(٣) سورة المائدة، آية ٤٤.

(٤) سورة المائدة، آية ٤٥.

(٥) سورة المائدة، آية ٤٧.

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

ونهياً عن الباطل، وأن من اختار الباطل خرج عن الصراط السوي، وهذا أيضاً ـ في نفس الوقت ـ يبطل مقالة المجبرة بعد إثباته الاختيار للناس.

المقدمة الثالثة: (تطبيق قاعدة عرض الأخبار على الكتاب)

قال الإمام الهادي عليه السلام: «فأول خبر يعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه، والتماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ووجد بموافقة الكتاب وتصديقه، بحيث لا تخالفه أقاويلهم، حيث قال: «إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما تمسكتم بهما، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض».

فلما وجدنا شواهد هذا الحديث في كتاب الله نصاً، مثل قوله (جلّ وعزّ): ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[1].

وروت العامة في ذلك أخباراً عن أمير المؤمنين عليه السلام: (أنه تصدق بخاتمه وهو راكع فشكر الله ذلك له وأنزل الآية فيه).

فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله قد أتى بقوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

وبقوله: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي)

ووجدناه يقول: (علي يقضي ديني، وينجز موعدي، وهو خليفتي عليكم من بعدي).

فالخبر الأوّل الذي استنبطت منه هذه الأخبار خبر صحيح، مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو أيضاً موافق للكتاب.

فلما شهد الكتاب بتصديق الخبر وهذه الشواهد الأخر، لزم على الأمة الإقرار بها ضرورة؛ إذ كانت هذه الأخبار شواهدها من القرآن ناطقة، ووافقت القرآن، والقرآن وافقها.

ثم وردت حقائق الأخبار من رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصادقين عليهما السلام، ونقلها قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضاً واجباً على كل مؤمن ومؤمنة، لا يتعداه إلا أهل العناد.

وذلك أن أقاويل آل رسول الله صلى الله عليه وآله متصلة بقول الله، وذلك مثل قوله في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ

(١) سورة المائدة، آية ٥٥ـ٥٦.

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

﴿وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾[١].

ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (من آذى علياً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن ينتقم منه).

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله: (من أحبّ علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله).

ومثل قوله صلى الله عليه وآله في بني وليعة: (لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي، يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قم يا علي فسر إليهم).

وقوله صلى الله عليه وآله يوم خيبر: (لأبعثن إليهم غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كراراً غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله عليه).

فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالفتح قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فلما كان من الغد دعا علياً عليه السلام فبعثه إليهم، فاصطفاه بهذه المنقبة، وسماه كراراً غير فرارٍ، فسمّاه الله[٢] محباً لله ولرسوله، فأخبر أن الله و رسوله يحبانه انتهى.

في هذه المقدمة يطبق الإمام الهادي عليه السلام ما ذكره في المقدمتين السابقتين على أحاديث الإمامة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الأحاديث على الكتاب العزيز، وبيان أنها موافقة له، في تطبيقين واستنباطٍ ونتيجتين، وبيان ذلك كالتالي:

التطبيق الأوّل: (حديث الثقلين)

أوّل حديث يتناوله الإمام الهادي عليه السلام كعينة لتطبيق ما تقدم هو (حديث الثقلين)، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما تمسكتم بهما، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)[٣].

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٥٧.

(٢) كذا ورد في تحف العقول، وفي جميع المصادر التي نقلت هذه الرسالة عنه، ولكن الشيخ يوسف البحراني نقلها ـ في (الدرر النجفية، ج٣، ص ٩) ـ بدون لفظ الجلالة (الله) هكذا: (وسماه محباً لله ولرسوله)، وهو الأصح؛ لان الذي سماه بذلك هو رسول الله وليس الله، فلفظ الجلالة لوحده هنا قد يربك السياق ويكون بحاجة إلى إضافة كلمة [رسول] قبلها، ولكننا مقيدون بالنص ومصدره.

(٣) الصفار، محمد، بصائر الدرجات، ج١- ٦، ص ٤٣٢- ٤٣٥. وينظر: الصدوق، الإمامة والتبصرة، ص ١٤٩- ١٥٠، الكليني، الكافي، ج١، ص٣٩٢- ٣٩٤ وج٣، ص٤٢٣، وينظر: الأصول الستة عشر، ص٨٨، ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، ج٣، ص١٤، الدارمي، عبد الله،

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

وهذا الحديث مما ثبت تواتره عند الفريقين، فهو مجمع عليه عند الجميع، وقد صرح بتواتره العلامة الأميني في كتابه الغدير[١] وغيره[٢].

ومضافاً إلى تواتره، فإنه موافق للكتاب العزيز، كما بينه الإمام عليه السلام، وذلك لقوله (عزّ وجلّ): ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾[٣].

إن قلت: من قال بأن المراد من قوله (تعالى): ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ في الآيتين هم (سيد المتقين وأهل بيته)، فإنه يحتمل أن يراد منه عامة المؤمنين، أو من تولى أمر خلافتهم بصورة عامة؟

فيجيبك الإمام الهادي عليه السلام قائلاً:

«وروت العامة[٤] في ذلك أخباراً لأمير المؤمنين عليه السلام: أنه تصدق بخاتمه وهو راكع، فشكر الله ذلك له، وأنزل الآية فيه».

وهذا الحديث ـ هو حديث التصدق بالخاتم ـ هو من الأحاديث المجمع عليها، والموافقة لكتاب الله (تعالى)، فهو لا شك في اعتباره أيضاً.

وعليه، فلا يبقى شك في أن المراد من قوله (تعالى): ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، هو علي بن أبي طالب عليه السلام، والذي بدوره يعضد حديث الثقلين المتقدم، فيكون من الأحاديث القطعية الصدور؛ وذلك لتواتره، وموفقته للكتاب، واجتماع المسلمين عليه، فهو من الأحاديث العالية الاعتبار بلا ريب.

استنباط وتفريع:

ثم بعد أن أثبت الإمام عليه السلام صحة حديث الثقلين صدوراً، قام بتصحيح

سنن الدارمي، ج٢، ص٤٣٢، الضبي، أحمد، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٠٩.

(١) الأميني، عبد الحسين، الغدير، ج٩، ص٣٤٩.

(٢) الآملي، حيدر ،تفسير المحيط الأعظم، ج١، ص ١٨، وينظر: مغنية، محمد جواد، في ظلال نهج البلاغة، ج١، ص٨٠.

(٣) سورة المائدة، آية ٥٥ – ٥٦.

(٤) الهيثمي، المصدر السابق، ج٧، ص١٧. وينظر: المعتزلي، محمد، المعيار والموازنة، ص ٢٢٧، الطبراني، سليمان، المعجم الاوسط ج٦، ص٢١٨، الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٦، ص٣٨٩، أبن كثير، أبي الفداء، تفسير القران العظيم ج٤، ص ١١٦٢ – ٦٥٥١، وينظر: السمرقندي، تفسير السمرقندي، ج١، ص٤٢٤.

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

أحاديث عدة ـ من خلاله ـ جاءت على نسقه، وموافقة لمعناه في إثبات الولاية والإمامة لسيد المتقين عليه السلام، فهي موافقة لآية التصدق، ولحديث الثقلين، فهي معتبرة أيضاً، والأحاديث هي:

١- قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[١]، في يوم الغدير، وهو حديث متواتر عند الخاصة والعامة، كما حققه الأميني ونقل أقوالهم في ذلك[٢].

٢- وقوله صلى الله عليه وآله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[٣]، عندما خلّفَ أمير المؤمنين عليه السلام في المدينة عند غزوة تبوك، فسأله سيد المتقين بقوله: «تخلفني مع النساء والصبيان»، فأجابه النبي صلى الله عليه وآله بذلك الحديث المعروف بحديث المنزلة، وهو حديث متواتر لا غبار عليه.

وقوله صلى الله عليه وآله: «علي يقضي ديني، وينجز موعدي، وهو خليفتي عليكم من بعدي»[٤]، عندما دعا بني عبد المطلب ـ وكانوا أربعين رجلاً ـ بعد ما نزل قول الله (عزّ وجلّ): ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾[٥]، فدعاهم لنصرته، فلم يجبه إلى ذلك إلا سيّد المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان أصغرهم سناً، فخرج القوم وهم يستهزؤون بأبي طالب عليه السلام ويقولون له: (قد أمرك أن تسمع وتطيع لهذا الغلام)[٦].

وورد هذا الحديث في بعض مصادرنا بلفظ آخر، وهو: «هذا أخي، ووارثي، ووصيي، ووزيري، وخليفتي فيكم من بعدي»[٧].

---

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص٤٢٠ - ٤٢، وينظر: الصدوق، الخصال، ص٢١٩ - ٤٤، ابن حنبل، المصدر السابق، ج٤، ص٣٧٠، الضبي، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٩. الطبراني، المصدر السابق، ج٥، ص١٦٦.

(٢) الأميني، المصدر السابق، ج١، ص٢٩٨-٣٠٧.

(٣) البرقي، المصدر السابق، ج١، ص١٥٩-٩٧. الصدوق، الإمامة والتبصرة، ص١٤٩، الكليني، المصدر السابق، ج ٨، ص١٠٦- ١٠٧ - ١٠٨، النسائي، فضائل الصحابة، ص١٣، ينظر: مسلم، صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٠، الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٢ - ٣٨٠٨.

(٤) الحراني، المصدر السابق، ص٤٥٩، وينظر: الكوفي، محمد، مناقب أمير المؤمنين، ج٢، ص٤٧ ـ ٥٣٧ ـ ٥٤٠، الحنفي، محمد، نظم درر السمطين، ص٩٨، الهندي، علاء الدين، كنز العمال، ج١٣ ،ص١٥٠ ـ ٣٦٤٦٦.

(٥) سورة الشعراء، ، آية ٢١٤.

(٦) الصدوق، علل الشرائع، ج١، ص١٧٠.

(٧) الكوفي مناقب أمير المؤمنين، ج١، ص٣٧١.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

وبعد أن ذكر الإمام الهادي عليه السلام هذه المجموعة من الأحاديث الشريفة، الموافقة لحديث الثقلين، وللكتاب العزيز، قال: «فالخبر الأوّل ـ الذي استنبطت منه هذه الأخبار ـ خبر صحيح، مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو أيضاً موافق للكتاب».

وهذا يعني صحة هذه الأحاديث، فهي الحق الذي لا محيص عنه؛ لكونها متواترة وشهد الكتاب بصحتها، واجتمع عليها المسلمون، فيجب اتباع الحق وأهله.

التطبيق الثاني: (أحاديث حبّ علي)

قال الإمام الهادي عليه السلام: «وذلك أن أقاويل آل رسول الله صلى الله عليه وآله متصلة بقول الله؛ وذلك مثل قوله في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾[1].

ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (من آذى علياً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن ينتقم منه).

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله: (من أحبّ علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله).

ومثل قوله صلى الله عليه وآله في بني وليعة: (لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي، يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قم يا علي فسر إليهم).

وقوله صلى الله عليه وآله يوم خيبر: (لأبعثن إليهم غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كراراً غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله عليه).

فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالفتح قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فلما كان من الغد دعا علياً عليه السلام فبعثه إليهم، فاصطفاه بهذه المنقبة، وسماه كراراً غير فرار، فسمّاه الله محباً لله ولرسوله، فأخبر أن الله ورسوله يحبانه» انتهى.

فبعد أن بيّن الإمام عليه السلام أحاديث الإمامة والولاء لأهل البيت عليهم السلام، وبين أنها قطعية الصدور؛ لاجتماع الأمة عليها، وموافقتها للكتاب، وفي الوقت نفسه كان أكثرها متواتراً، شرع عليه السلام بتطبيق آخر، وهو: عرض أحاديث البراءة من أعداء أهل البيت عليهم السلام ومن آذاهم على القرآن، وبيّن عليه السلام أنها موافقة له، فبين أولاً الأصل القرآني لهذه الأحاديث، وهو قوله (تعالى):

الصدوق، علل الشرائع، ج١، ص١٧٠.
الراوندي، الخرائج والجرائح، ج١، ٩٢ – ٩٣.
(١) سورة الأحزاب، آية ٥٧.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾[١].

ثم جاء بالأحاديث النبوية وطبقها عليها، وبيّن السر في ذلك الانطباق بقوله عليه السلام: «وذلك أن أقاويل آل رسول الله صلى الله عليه وآله متصلة بقول الله»، بمعنى أنهم مع القرآن والقرآن معهم، «عليّ مع الحق والحق مع علي»[٢]، وكما ورد في حديث الثقلين: «لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[٣].

ومن تلك الأحاديث:

١- قوله صلى الله عليه وآله: «من آذى علياً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن ينتقم منه»[٤].

٢- وقوله صلى الله عليه وآله: «من أحب علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله»[٥].

٣- وقوله صلى الله عليه وآله في بني وليعة[٦]: «لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قم يا علي فسر إليهم»[٧].

٤- وقوله صلى الله عليه وآله يوم خيبر: «لأبعثن

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٥٧.

(٢) الصدوق، الخصال، ص٤٩٦، القمي، علي، كفاية الأثر، ص٢٠، المتزلي، المعيار والموازنة، ص٣٥.

(٣) الكليني، المصدر السابق، ج٢، ص ٤١٥.

(٤) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص١٤، ابن حنبل، المصدر السابق، ج٣، ص ٤٨٣، الفارسي، صحيح بن حبان، ج١٥، ص٣٦٥.

(٥) الحراني، المصدر السابق، ص٤٥٩، الكوفي، مناقب امير المؤمنين، ج ٢، ص٤٧٦، النسائي، المصدر السابق، ص٢٠، الهيثمي، المصدر السابق، ج٩، ص ١٣٢.

(٦) على ما يظهر من تتبع هذه الكلمة في كتب اللغة: أن الإمام الهادي عليه السلام كنى بها عن اليهود، فـ (وليعة) إما أن تكون مأخوذة من (ولْعْ) بالتسكين، ومعناها: الكذاب، والجمع: ولعة، فيكون المعنى: (بنو الكذابين).
وإما أن تكون مأخوذة من (رجل ولعة): وهو من يولع بما لا يعنيه.
وإما أن تكون مأخوذة من (وليعة)، الذي هو اسم رجل، أو من (بني وليعة) الذي هو حي من كندة، ولعل الرجل أو الحي كانا سيئين وطباعهما ينبذها الإسلام، إلى حد يكني بهم الإمام الهادي عليه السلام عن اليهود.
الجوهري، الصحاح، ج٣، ص ١٣٠٤ مادة [ولع]، ابن منظور، لسان العرب، ج٨ ،ص ٤١١ مادة [ولع]، الزبيدي، تاج العروس، ج ٥، ص٥٥٣ مادة [ولع].

(٧) الصفار، المصدر السابق، ج ١٠، ص٤٣٢. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٢١٠. الحراني، المصدر السابق ص٤٥٩. الكوفي، مناقب أمير المؤمنين ،ج١ ص ٤٧٠ - ٣٧٢، الهيثمي، المصدر السابق، ج٧، ص١١٠، النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص ١٢٧- ١٢٨ - ٨٤٥٧. .

إليهم غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كراراً غير فرارٍ، لا يرجع حتى يفتح الله عليه»[١].

وحديث فتح خيبر مما اتفق عليه الجميع، فإنّ رسول الله ﷺ بعث أمير المؤمنين إلى يهود خيبر، فاقتحم عليهم الحصن، بعد أن قلع باب الحصن العظيم، وجعله جسراً تعبر عليه جيوش المسلمين[٢].

وهناك آية أخرى تدعم هذه الأحاديث وتؤيدها، وهي: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[٣].

النتيجة المترتبة على هذه التطبيقات:

الإمام الهادي عليه السلام عندما عرض هذه الأحاديث على الكتاب العزيز، وحكم بقطعية صدورها، واجتماع الأمة على صحتها، صرح ببعض النتائج، والباقي يفهم من كلامه عليه السلام، وهي:

الأولى: لزوم الاعتراف بكل هذه الأحاديث، ومنكرها مخالف للضرورة والكتاب، فهو خارج عن الإسلام، وهو ما بيّنه الإمام عليه السلام بقوله: (فلما شهد الكتاب بتصديق الخبر، وهذه الشواهد الأخر، لزم على الأمة الإقرار بها؛ ضرورة إذ كانت هذه الأخبار شواهدها من القرآن ناطقة، ووافقت القرآن والقرآن وافقها).

الثانية: وإن لزوم الاعتراف بهذه الأحاديث يعني لزوم اتباع الحق الذي هو الامامة، واتباع أهل البيت عليهم السلام، الذين هم الصراط المستقيم المؤدي إلى الله (تعالى)، كما قال الإمام عليه السلام: (فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضاً واجباً على كل مؤمن ومؤمنة).

الثالثة: ترك أهل البدع والأهواء، والبراءة منهم، ومن كل من وقف بوجه الحق والحقيقة وحاول أن يستغفل عقول الناس، كما في قوله عليه السلام: (لا يتعداه إلا أهل العناد).

الرابعة: هذا كله برهان حسّي ووجداني على أن الإنسان مختار وليس مجبراً، فحاول الإمام مناجاة الحس الباطن؛ ليوجهه نحو النور، وينتشله من الظلمات التي حاكتها أيادي الشياطين عليه.

---

(١) الكوفي، كتاب سليم، ص ٣٢٢، الصدوق، الإمامة والتبصرة، ص١٥٠، الكليني، المصدر السابق، ص ٢٩٤، النسائي، فضائل الصحابة، ص١٥، البخاري، صحيح البخاري، ج٤، ص١٢.

(٢) المفيد، الإرشاد، ج ١، ص ١٢٨.

(٣) سورة الشورى، آية ٢٣.

مجلة تراث السلام
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

الخاتمة والاستنتاجات

قال الإمام الهادي عليه السلام: «وإنما قدمنا هذا الشرح والبيان؛ دليلاً على ما أردنا، وقوة لما نحن مبينوه من أمر الجبر والتفويض، والمنزلة بين المنزلتين، وبالله العون والقوة، وعليه نتوكل في جميع أمورنا».

يختم الإمام الهادي عليه السلام المقدمة المباركة بقوله هذا، مبيناً فيه السر وراء تقديم هذه المقدمات في أمرين:

الأوّل: إقامة الدليل على إثبات الاختيار وبطلان الجبر والتفويض بصورة غير مباشرة، كما بيناه في مطاوي المقدمات السابقة؛ فلذا قال الإمام عليه السلام: (دليلاً على ما أردنا).

ويجدر بنا الوقوف عند هذه العبارة الشريفة: (دليلاً على ما أردنا)؛ وذلك أن مراد الإمام عليه السلام في تلك المقدمات هو أمور عدّة:

١- إثبات وجود العقل.

٢- وإثبات أن هناك حقاً وباطلاً.

٣- وإثبات تمييز العقل بين الحق والباطل.

٤- وإثبات لزوم اتباع الحق، وترك الباطل.

وكل هذه الأمور وجدانية بديهية الثبوت، يحكم بها العقل السليم، والفطرة الطاهرة.

٥- ثم إثبات أن القرآن حق لا ريب فيه؛ لاجتماع الأمة عليه.

٦- وإثبات أن ما صدقه القرآن، واتفقت عليه الأمة، هو حق لا ريب فيه أيضاً، ومخالفه خارج عن الملة والشريعة؛ لمخالفته القرآن الذي أقرّ به ـ حتى هذا المخالف ـ بأنه حق.

٧- وإثبات صدق ذلك بتطبيقه على جملة من روايات الإمامة، فهي حق يلزم اتباعه.

٨- وإثبات أن الحق الحقيق هو اتباع الأئمة الهداة من آل محمد صلى الله عليه وآله، ونبذ كل من سواهم من أهل البدع والأهواء.

فإذا تمكن الإنسان المؤمن ـ الباحث عن الحقيقة ـ من التحرر من قيود عبودية الشيطان، والدعاة إلى مقالة الجبر أو التفويض، والرجوع إلى الفطرة السليمة، من خلال تسليمه بأنه يميز بين الحق والباطل، وله القدرة على ترك الباطل واتباع الحق، ومن خلال التمسك

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

بالصراط المستقيم، وهم الأئمة عليهم السلام، كانت نتيجة هذا بمجموعه دليلاً وجدانياً وقرآنياً وسنتياً على بطلان الجبر وأخيه، وإثبات الأمر بين الأمرين.

وهذا كله مراد الإمام عليه السلام، الذي اختصره بهذه العبارة المضغوطة جداً.

الثاني: هو تعضيد وقوة لما يأتي من الكلام في إبطال الجبر والتفويض؛ وذلك من خلال تحرر العقل من قيود الجبرية، واستقباله لما يصدر عن الأئمة عليهم السلام في هذا الشأن.

فلقائل أن يقول: نحن لا نقبل قول الأئمة ونرفضه؛ لأننا لسنا من أتباعهم، وإنما نحن نتبع علماءنا من المجبرة؛ إذ قولهم وقول الأئمة عليهم السلام واحد، فلا ترجيح لقول الأئمة عليهم السلام على قول غيرهم.

فيجيبه الإمام عليه السلام قائلاً: إنه بحسب ما تقدم من المقدمات، ثبت أن إمامة أهل البيت عليهم السلام حق أثبته وصدقه القرآن، وكل ما صدقه القرآن يلزم اتباعه، فثبت: إن إمامة أهل البيت عليهم السلام يلزم اتباعها.

وهذا أمر ثبت باتفاق الكل عليه؛ لتواتر الأحاديث في ذلك، ولتصديق القرآن لها، ولتصديق الأمة للقرآن، فهي مصدقة بأحاديث الإمامة الموافقة للقرآن.

ثم إن الفرق والمرجح لقول أئمة أهل البيت عليهم السلام على قول غيرهم موجود، وهو: موافقة قولهم للقرآن، وأنهم عدل للكتاب بنص حديث الغدير المتواتر المتفق عليه بين المسلمين.

هذا بغضّ النظر عن كونهم معصومين، وأنهم أئمة منصوص عليهم من قبل الرسول، دون غيرهم.

إذن: يلزم الأمة الرجوع إلى النبع الصافي والانتهال منه، والركوب في سفينة النجاة؛ كي ترسو بهم على برّ الأمان، **﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾**[1].

وهذا هو جانب من تقوية الكلام الذي سيذكره الإمام عليه السلام في هذا المضمار، فلذا قال عليه السلام: (وقوة لما نحن مبينوه من أمر الجبر والتفويض والمنزلة بين المنزلتين).

(١) سورة يونس، الاية ٣٥.

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

المصادر والمراجع

القران الكريم.

١) آبادي، محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود في شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٥هـ.

٢) ابن شهرآشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٦ هـ .

٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، طبع ونشر دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ .

٤) ابن منظور، لسان العرب، مطبعة دار إحياء التراث العربي، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ .

٥) الأسدي، الشيخ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، الطبعة الخامسة ١٤١٦، طبع ونشر جامعة المدرسين.

٦) الأصفهاني، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٦ هـ.

٧) الآملي، السيد حيدر، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيزالمحكم، تحقيق السيد محسن الموسوي، مطبعة أسوة، ١٤٢٢، نشر مؤسسة فرهنكي ونشر نور على نور، ١٤٢٢هـ.

٨) الأميني، الشيخ عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٩) البحراني، الشيخ يوسف، الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة، تحقيق محمد تقي الايرواني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، جامعة المدرسين، قم.

١٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، طبع ونشر دار الفكر، طبع بالأوفسيت عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول ١٤٠١هـ.

١١) البرقي، الشيخ أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني المشتهر بالمحدث، نشر دار الكتب الإسلامية.

١٢) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع ونشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣م.

١٣) الجزائري، السيد عبد الله، التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية، نسخة

مصورة من النسخة الخطية الموجودة في مكتبة آستانه قدس، مشهد.

١٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، طبع ونشر دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.

١٥) الحراني، الشيخ أبو محمد الحسن ابن علي بن الحسين ابن شعبة، تحف العقول عن آل الرسول، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جامعة المدرسين، ١٤٠٤هـ، ط٢ .

١٦) ابن حنبل، أحمد ،مسند أحمد، طبع ونشر دار صادر، بيروت.

١٧) الخوانساري ،محمد باقر، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، طبع ونشر اسماعيليان، قم .

١٨) الخوئي، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، مصباح الفقاهة، مطبعة غدير، نشر وجداني، ١٣٧١هـ.

١٩) الخوئي، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، تحقيق لجنة التحقيق، الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ.

٢٠) الدارمي، عبد الله بن بهرام، سنن الدارمي، نشر مطبعة الاعتدال، دمشق.

٢١) الرازي، محمد بن يوسف الحنفي، نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين، نشر مكتبة أمير المؤمنين العامة، ١٩٥٨م.

٢٢) الرواندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي، المطبعة العلمية، قم، ١٤٠٩هـ.

٢٣) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، نشر مكتبة الحياة ـ بيروت.

٢٤) السبحاني، الشيخ جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة اعتماد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

٢٥) السبحاني، الشيخ جعفر، كليات في علم الرجال، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٤ هـ.

٢٦) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم، تفسير السمرقندي، تحقيق محمود مطرجي، طبع ونشر دار الفكر، بيروت.

٢٧) الشاهرودي، السيد علي الهاشمي، دراسات في علم الأصول، تقرير بحث السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة محمد، نشر مركز الغدير للدراسات، قم،

مجلة تراث سامراء
العدد: الثالث
السنة: الثانية
١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

١٤١٩هـ.

٢٨) الشاهرودي، الشيخ علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث، مطبعة شفق، نشر ابن المؤلف، طهران، ١٤١٢ هـ.

٢٩) الشريف الرضي، السيد محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة، تصحيح محمد دشتي، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، جامعة المدرسين، إيران، ١٤١٥ هـ.

٣٠) الصدر، السيد حسن، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، دار الكتاب العراقية، ١٩٥١م.

٣١) الصدوق، الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة من الحيرة، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني، نشر مؤسسة ال البيت، ١٩٩٢، ط٢.

٣٢) الصدوق، الشيخ محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا، تحقيق الشيخ حسين الأعلمي، طبع ونشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٤.

٣٣) الصدوق، الشيخ محمد بن علي ابن بابويه القمي، الخصال، تحقيق علي أكبر غفاري، نشر جامعة المدرسين، قم، ط١.

٣٤) الصدوق، الشيخ محمد بن علي ابن بابويه القمي، علل الشرائع، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦٦م.

٣٥) الصفار، الشيخ محمد بن الحسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمد، تقديم وتعليق الحاج ميرزا محسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي، طهران، نشر مؤسسة الأعلمي، طهران ١٤٠٤هـ.

٣٦) الضبي، محمد بن عبد الله ابن حمدويه بن نعيم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشي، نشر دار المعرفة، بيروت.

٣٧) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، المعجم الأوسط، تحقيق إبراهيم الحسيني، طبع ونشر دار الحرمين.

٣٨) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة دار إحياء التراث العربي، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣٩) الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، تحقيق سيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف.

٤٠) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، تحقيق وضبط صدقي جميل العطار،

طبع ونشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.

٤١) الطهراني، آقا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٣.

٤٢) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق السيد حسن الخرسان، تصحيح محمد الآخوندي، مطبعة خورشيد، نشر دار الكتب الإسلامية، قم، ١٣٩٠هـ.

٤٣) الطوسي، رجال الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، نشر جامعة المدرسين، ١٤١٥هـ.

٤٤) العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، نشر مكتبة الأندلس، بغداد.

٤٥) العاملي، محمد بن الحسن الحرّ، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني، المطبعة الإسلامية، طهران، نشر المكتبة الإسلامية، ١٣٧٢ ش.

٤٦) الفارسي، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح بن حبان، تحقيق شعيب الارنؤوط، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤٧) القمي، علي بن محمد بن علي الخزاز، كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني، مطبعة الخيام، نشر انتشارات بيدار، قم، ١٤٠١ هـ.

٤٨) القمي، الشيخ عباس، الكنى والألقاب، نشر مكتبة الصدر، طهران.

٤٩) الكاظمي، الشيخ محمد علي، فوائد الأصول لدرس الميرزا محمد حسين النائيني، تحقيق رحمة الله الاراكي، طبع ونشر جامعة المدرسين، قم، ١٤٠٩هـ.

٥٠) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، مطبعة حيدري، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣ هـ.

٥١) الكوفي، سليم بن قيس الهلالي العامري، كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمد باقر الأنصاري.

٥٢) الكوفي، محمد بن سليمان، مناقب أمير المؤمنين، تحقيق محمد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١٢هـ.

٥٣) المجلسي، العلّامة محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامع لدرر

أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، نشر مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣.

٥٤) مسلم، الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، نشر دار الفكر، بيروت.

٥٥) المعتزلي، محمد بن عبد الله، المعيار والموازنة، تحقيق محمد باقر المحمودي.

٥٦) المعتزلي، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة منشورات مكتبة المرعشي، نشر دار إحياء الكتب العربية.

٥٧) مغنية، محمد جواد، في ظلال نهج البلاغة، مطبعة ستارة، ١٤٢٧هـ، نشر انتشارات كلمة الحق، قم.

٥٨) المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، طبع ونشر دار المفيد.

٥٩) نخبة من المحدثين، الأصول الستة عشر، مطبعة المهدية، نشر دار الشبستري، ١٤٠٥هـ.

٦٠) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان وسيد كسروي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

٦١) النسائي، أحمد بن شعيب، فضائل الصحابة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢) الهاشمي، العلامة السيد علي حسن مطر، علم أصول الفقه، مطبعة نويد، ١٤٣٤ هـ.

٦٣) الهندي، علاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين، كنز العمال، تحقيق بكري الحياني و صفوة السقا، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٤) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، طبع ونشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.